

برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين

مجلس الوزراء وافق على قواعد وترتيبات معاملة الموظفين في القطاعات المستهدفة بالتخصيص

عبدالعزیز آل سعود المجلس على مجمل المشاورات واللقاءات التي جرت مع العديد من قادة وزعماء الدول والمنظمات الدولية ومبعوثيهم التي تركزت على تطورات الأحداث في المنطقة والعالم ومستجداتها. وأوضح معالي وزير الاقتصاد والتخطيط ووزير الثقافة والإعلام بالنيابة الأستاذ خالد بن محمد القصيبي، عقب الجلسة أن المجلس اطلع على نتائج أعمال اجتماع وزراء الخارجية العرب، لبحث مستجدات الوضع بين المحكمة الجنائية الدولية والسودان في ضوء الاتهام الذي وجهه المدعي العام للمحكمة الدولية لفخامة الرئيس السوداني عمر حسن البشير وما

صدر عن الاجتماع من تأكيد على دعم السودان في مواجهة ذلك القرار ورفض أي محاولات لتسييس مبادئ العدالة الدولية واستخدامها في الانتقاص من سيادة الدول. وأنهى معاليه بيانه بأن المجلس إثر اطلاعه على جدول الأعمال كان مما اتخذ من قرارات ما يلي:

- الموافقة على (بروتوكول) حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في البحر الأحمر وخليج عدن الموقع في مدينة (جدة) بتاريخ ١٤٢٦/٨/٢١هـ الموافق ٢٠٠٥/٩/٢٥م.
- الموافقة على (بروتوكول) المحافظة على التنوع الأحيائي وإنشاء شبكة المناطق المحمية في



رأس نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر الإثنين الماضي في قصر السلام بجدة. وفي مستهل الجلسة أعرب المجلس عن تقديره البالغ للخطوة العالمية المباركة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله بدعوته لعقد المؤتمر العالمي للحوار، وما حظي به هذا المؤتمر من ارتياح عالمي واستجابة رائدة أظهرت الرغبة العالمية في التأكيد على ما يجمع الإنسانية من قواسم مشتركة من المبادئ النبيلة والأخلاق العالية التي تمثل جوهر الديانات.

ونوه المجلس بالمضامين المهمة التي تضمنتها كلمة خادم الحرمين الشريفين في افتتاح المؤتمر، كما ثمن المجلس صدور إعلان مدريد وما تضمنته من مقاصد ينشدها المؤتمر من الحوار متطلعاً إلى تحقيق تلك المقاصد لخدمة الإنسانية جمعاء للوصول إلى الفهم المشترك والتعايش السلمي عبر المخزون والمشارك الإنساني العظيم الذي تحتويه الأديان والثقافات والحضارات.

عقب ذلك أطلع نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن

إقليم البحر الأحمر وخليج عدن الموقع في مدينة (جدة) بتاريخ ١٠/١١/١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/١٢/١٢م.

- الموافقة على استمرار شركة الغاز والتصنيع الأهلية في توزيع وتسويق الغاز ومشتقاته في المملكة وذلك لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ ١٤/٥/١٤٢٩هـ مع التأكيد على الشركة أن تقدم الخدمة في جميع المناطق بما فيها المناطق غير المجدية تجارياً وأن تفي بالالتزامات القائمة عليها والطلبات المستقبلية المتوقعة خلال هذه المدة.

- تحديد مسافة الحرم الأمني لمحطات الغاز القائمة حالياً في (الرياض، جدة، والدمام) التابعة لشركة الغاز والتصنيع الأهلية بـ (٢٠٠م) منتهي متر.

- الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مصر العربية في شأن تعديل البند (ثانياً) من اتفاق إنشاء اللجنة المصرية السعودية المشتركة الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (٤٦/م) وتاريخ ١٧/٩/١٤٠٩هـ وذلك وفق الصيغة الموقع عليها في مدينة القاهرة بتاريخ ١٤٢٧/١٢/٢٦هـ الموافق ٢٠٠٧/١/١٥م.

- الموافقة على تعديل الفقرة (٢) من البند (رابعاً) من الاتفاق المذكور بحيث يترك لرئيسي الجانبين في اللجنة المشتركة تحديد من يرأس وفدي البلدين في اللجنة التحضيرية وتحديد العضوية فيها.

- الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية الثنائية بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية في جمهورية بلغاريا الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٦هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/١٤م.

- الموافقة على القواعد والترتيبات الخاصة بكيفية معاملة الموظفين والعمال من العاملين السعوديين في القطاعات المستهدفة بالتخصيص عند تحويل هذه القطاعات إلى القطاع الخاص.

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المتخذ في دورته (الثامنة والعشرين) التي عقدت في مدينة (الدوحة) يومي (٣ و٤) ديسمبر ٢٠٠٧م، القاضي باعتماد القواعد المعدلة لممارسة النشاط التجاري في مجالي تجارة التجزئة والجملة. واستعرض مجلس الوزراء تقرير المتابعة المرفوع من وزارة الاقتصاد والتخطيط حول تقدم سير العمل في تنفيذ مشروعات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الممولة من فائض إيرادات الميزانية للأعوام المالية (١٤٢٤/١٤٢٥هـ، ١٤٢٥/١٤٢٦هـ، ١٤٢٦/١٤٢٧هـ) والبالغ عددها (١٠٨) مشروعات.

وقد وجه سمو نائب خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - بمتابعة وانجاز تلك المشروعات. ووافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبة (الرابعة عشرة).